الصباح AL-SABAH

بالتعاون مع «الإطفاء» و «إي كويت» للبتروكيماويات

«الأمن والسلامة» بالجامعة تنظم حملة توعوية تحت عنوان «منزل آمن»

جانب من الحملة التوعوية

صورة جماعية

بمبادرة من جامعة الكويت لنشر الثقافة والتوعية المجتمعية نظمت إدارة الأمن والسلامة بالتعاون مع قوة الإطفاء العام وشركة إي كويت للبتروكيماويات حملة توعوية تحت عنوان «منزل آمن» وذلك خلال الفترة من 28 – 31 مارس 2022، في كلية العلوم الحياتية بمدينة صباح السالم الجامعية، وتهدف الحملة إلى توضيح الإجراءات التي يجب اتباعها عند حدوث حريق المنازل وطرق الوقاية منها.

وفي هذا الصدد ذكر القائم بأعمال مدير إدارة الأمن والسلامة بجامعة الكويت يوسف الخميس أن حملة «منزل آمن» تقام بالتعاون مع قوة الإطفاء العام وشركة إي كويت للبتروكيماويات بهدف سلامة الآخرين ورفع مستوى الوعي للطلاب ومنتسبي الجامعة، مشيرا إلى أن هذه الحملة ستستمر لمدة 4 أيام يتخللها محاضرة توعوية.

وأشار الخميس إلى أن هذه الحملة تقام سنويًا حيث بدأتها قوة الإطفاء العام بمجمع الأفنيوز وختامها بمدينة صباح السالم الجامعية، مبينا أنه ضمن فعاليات الحملة أقيم معرض توعوي فضلا عن تواجد آليات خارج الكلية، داعيا الجميع للاستفادة من هذه الحملة حماية لهم ولأحبائهم في المنازل.

وبدوره أكد الوكيل بقسم القطاع البحري قوة الإطفاء بدر الكريديس ضرورة وجود معدات الإطفاء بجميع المنازل، ومعرفة التعامل مع أنواع الحريق، فوجود قوة الإطفاء اليوم بكلية العلوم الحياتية بمدينة صباح السالم الجامعية كان لتوصيل رسالة مهمة وهي أمن الطلاب وتوعيتهم بالإجراءات المتبعة عند نشوب حريق بالمنزل وطرق الوقاية منها.

ومن جانبه ذكر محمد الكندري الإطفائي بشركة إي كويت للبتروكيماويات إجراءات الأمن والسلامة التي يجب أن تتوفر بالمنازل من طفاية الحريق وبطانية حريق فضلاً عن التأكد من إطفاء جميع الوصلات الكهربائية، ومن أنواع الحريق التي يجب معرفتها: الحريق الكهربائي وحريق الخشب وحريق الزيوت التي يجب أن نستخدم فيها البطانية للحد من نشر الإصابة.

«المنابر القرآنية»: بدء التسجيل بحلقات غلمان القرآن في 7 مراكز بسبع مناطق

محمد الشطي

أعلن رئيس مجلس ادارة جمعية المنابر القرآنية د.محمد الشطي عن بدء التسجيل في الدورة القرآنية الجديدة بمركز غلمان القرآن الذي تخصصه الجمعية للابناء والبنات من سن «4 – 14 سنة» بحلقات الجمعية في سبع حلقات موزعة على سبع مناطق بالكويت هي: بيان – الروضة – حطين – الفروانية – الجهراء – والصليبخات ومبارك الكبير والذي تقيمه الجمعية ضمن مشاريعها القرآنية.

وأوضح د.الشطي أن الدورة تتضمن تحفيظ القرآن وتعليم احكام التجويد ودروس تأسيس في اللغة العربية وغرس القيم الاسلامية في نفوس الابناء، بالاضافة الى الانشطة الترفيهية على يد كوادر تعليمية وادارية متميزة، مبينا أن الحلقات تعمل على مدار يومي الاحد والاربعاء أو الاثنين والخميس من كل اسبوع ولكل طالب يختار منها الفترة التي يرغب فيها على مدار اليومين يحدد على اثرها شيخ الحلقة بداية الحفظ لكل طالب فيتعلم احكام التجويد وتصحيح التلاوة بجانب حفظ المقرر وتختتم الدورة بالاختبار التي تحدد مستوى الطالب.

وبين د. الشطي ان الجمعية في نهاية الدورة تمنح شهادة للطالب المتميز، كما انها تمنح شهادة تكريم للطالب الذي يأتي بثلاثة طلاب جدد يسجلون من طرفه كعامل تحفيزي وتسمى شهادة «صديق القرآن»، كذلك خصصت الجمعية حلقات خاصة للطلاب المتميزين من باب التشجيع لهم واعانتهم على السرعة في ختم القرآن كاملا.

ودعا الشطي الراغبين في الاستفادة من مميزات الدورة القرآنية الى المسارعة بالتسجيل بالضغط على الرابط: https://forms.gle/i7Af – VvTfVc4joVr5 لمحدودية المقاعد، وللاستفسار الاتصال على الرقم https:// wa.me/96596978474.

وشكر د. الشطي الداعمين للمشاريع التي تعين على خدمة كتاب الله تعالى ونشر علومه من المحسنين والمتبرعين من الافراد والمؤسسات ووعد بالمزيد من العطاءات والمشاريع القرآنية لكافة شرائح المجتمع داخل الكويت.

تتمات

الخالد: أنا حفيد

وأوضح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أنه «وفقا للمادتين «101» و«102» من الدستور والمادة «144» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة لا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في هذا الطلب قبل سبعة أيام من تقديمه» مضيفا «وعليه سيتم التصويت على طلب عدم التعاون في جلسة خاصة يوم الاربعاء الموافق 6 ابريل المقبل».

وخلال رده على مستجوبيه، أكد سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد ، أنه متمسك بالنظام الديمقراطي والدستور الذي أرسى دعائمه الآباء المؤسسون ، لافتا إلى عدم انزعاجه من الاستجواب المقدم له إذ يعتبر حقا دستوريا لأعضاء مجلس الأمة.

وشدد سموه على احترامه للدستور، وتعهده بعدم إحالة الاستجواب للمحكمة الدستورية ولا الى اللجنة التشريعية، ولا طلب جلسة سرية، ولا طلب أمد، متى ما كان الاستجواب ضمن الضوابط الدستورية والمذكرة التفسيرية واللائحة الداخلية وقرارات المحكمة الدستورية.

وأوضح أنه بعد اطلاعه على صحيفة الاستجواب من ناحية الشكل والمضمون والتوقيت وجد أنه يتضمن من ناحية الشكل أربعة محاور، فيما تنتهي صحيفة الاستجواب إلى ثلاثة محاور فقط اضافة الى عدم انسجام الفقرات مع بعضها البعض.

أضاف: أما من ناحية المضمون فعلى ماذا يستجوب سمو رئيس مجلس الوزراء، إذ نص القرار التفسيري للمحكمة الدستورية على أن «ينحصر نطاق الاستجواب في حدود اختصاصات رئيس الوزراء، وان يكون في السياسة العامة للحكومة، وشريطة ان تكون قائمة ومستمرة، وعدم المساءلة عن أعمال تنفيذية تختص بها وزارات بعينها أو عمل لوزير بوزارته».

وذكر أن الشبهات الدستورية بهذا الاستجواب تتمحور حول خروج الاستجواب عن نطاق المسؤولية السياسية لرئيس الوزراء، الذي رسمته المحكمة الدستورية، وخلط الاستجواب بين مفهوم السياسة العامة للدولة والسياسة العامة للحكومة، والتدخل في اختصاص السلطة التشريعية باستجواب رئيس الوزراء عن اعمال برلمانية ليست محلا للمساءلة السياسية، وخلط الاستجواب بين مفهوم السياسة العامة للحكومة والعمل التنفيذي، اضافة الى مخالفة الاستجواب في ان تكون المسؤولية عن السياسة العامة قائمة ومستمرة.

ومن ناحية التوقيت أشار سمو رئيس مجلس الوزراء إلى رسالة صاحب السمو أمير البلاد، التي أرسلها إلى مجلس الأمة بتاريخ 7 مارس الحالي بشأن التعاون بين الحكومة والمجلس، والتي تقضي بأهمية التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية نتيجة تداعيات المواجهة العسكرية في أوكرانيا، مستغربا أنه بتاريخ 9 مارس الحالي بعد يومين من رسالة سمو الأمير قدم النواب الثلاثة هذا الاستجواب.

وحول محاور الاستجواب وتحديدا المحور الأول بشأن «الممارسات غير الدستورية لرئيس مجلس الوزراء»، أكد سموه أنه لم يكن يود الخوض في هذا الموضوع والجدل خاصة بعد دعوة صاحب السمو أمير البلاد للحوار الوطني، مشيرا إلى بنود الحوار وهي العفو والاشكاليات الدستورية والحكومة البرلمانية وبرنامج عمل الحكومة.

وفيما يخص الاشكاليات الدستورية، أوضح سموه أن هناك ملف كامل يتعلق بكل ما حدث بدور الانعقاد الماضي وهناك تفاصيل تتعلق بالأمور التي حدثت خلال الفترة من 15 ديسمبر 2020 حتى 1 يوليو 2021، بعد فض دور الانعقاد الماضي مضيفا «لكننا ارتأينا بعد ذلك طي الصفحة عن طريق تشكيل حكومة برلمانية مثلها أربعة نواب من مجلس الأمة الحالي».

وذكر أن «عددا من نواب مجلس الأمة من بينهم النواب المستجوبين خالفوا اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، عبر تصويتهم العلني «الباركود» أثناء انتخاب رئيس مجلس الأمة بتاريخ 15 ديسمبر 2020».

وعبر سموه عن استغرابه من تحميله وزر تطبيق مادة دستورية، تحق له انتخاب رئيس مجلس الأمة كون الوزراء أعضاء في مجلس الأمة.

وأكد أن صدور مرسوم أميري بعام 2021 بتأجيل اجتماع مجلس الأمة بمدة لا تتجاوز شهر حق دستوري لسمو الأمير استنادا للمادة 106 من الدستور، التي تنص على أن «للأمير أن يؤجل بمرسوم اجتماع مجلس الأمة بمدة لا تتجاوز شهرا»، متسائلا: «لماذا يحمل النائب المستجوب الدكتور حسن جوهر سمو رئيس مجلس الوزراء مسؤولية هذا المرسوم».

وحول تقديم الحكومة لاستقالتها في عام 2021 بعد تقديم استجواب لسموه، ومن ثم صدور الأمر الأميري بتعيينه رئيسا لمجلس الوزراء استنادا للمادة 56 من الدستور، أبدى استغرابه لتقديم بعض أعضاء مجلس الأمة استجوابا آخر لسموه قبل أن يؤدي القسم الدستوري في مجلس الأمة.

في المقابل استهل النائب مهند الساير مرافعة المستجوبين، مستعرضا عددا من الأحداث منذ الجلسة الافتتاحية للفصل التشريعي الحالي، مرورا بتقديم الحكومة استقالتها، ثم رفع مرسوم تعطيل المجلس شهرا، معتبرا أن إدارة سمو رئيس مجلس الوزراء وقفت ضد إرادة الشعب.

وقال الساير إن طلب سمو رئيس مجلس الوزراء تأجيل الاستجوابات المزمع تقديمها مخالفة دستورية ولائحية، مشددا على أن «الدستور هو صمام الأمان وأن نواب الأمة لن يسمحوا بأي تجاوز في هذا الشأن».

أضاف إن «رئيس الوزراء حصل على فرص عديدة، من خلال مبادرات نيابية تتعلق بتشريعات لها أولوية وسحب الطلب غير الدستوري بتأجيل الاستجوابات المزمع تقديمها إلا أنها قوبلت بالمماطلة وعدم الاستجابة».

وانتقد الساير من جهة أخرى عدم وجود معايير واضحة في اختيار الوزراء والمناصب القيادية، معتبرا أن الاختيار يتم وفقا للمجاملات السياسية والترضيات على حساب الكفاءة.

وأوضح أنه خلال سنة واحدة تم تعيين العشرات بدرجة وزير، برواتب وصلت إلى 6 آلاف دينار، أقرت بقرار وزاري ، بينما تقف الحكومة في وجه المطالب الشعبية المستحقة مثل المطالبة بزيادة المعاشات التقاعدية 20 دينارا بحجة العجز الاكتواري وعجز الميزانية.

وأشار في هذا الصدد إلى اختلال موازين الرواتب وعدم منح الموظفين والمتقاعدين حقوقهم المشروعة، وعدم وجود رؤية واضحة يوضع على أساسها البرنامج الحكومي وما يتعلق بالخطة الإنمائية.

من جهته اعتبر النائب خالد العتيبي أن «نهج الحكومة وسوء إدارتها، تسببا في ضياع المال العام وانتشار الفساد في مؤسسات الدولة وتردي الأوضاع العامة».

وقال إن « سياسة رئيس مجلس الوزراء وعدم تعاونه مع مجلس الأمة وتعطيل الجلسات الخاصة، تسببت في تعطيل مصالح المواطنين «، مضيفا إن «الحكومة تلعب على عامل الوقت وتخدع المواطنين ، وتغلب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة».

وقال العتيبي : إن «البلد في حالة شلل كامل ولا يوجد تعيين ولا انتداب والحكومة تريد أن يكون مجلس الأمة مجلسا صوريا».

أضاف إن « دور الانعقاد الأول انتهى من دون تحقيق نتيجة تذكر، كما تم تعطيل المجلس لمدة 70 يوما في دور الانعقاد الثاني»، معتبراً أن الخاسر الأكبر هو الشعب الكويتي.

وتساءل العتيبي عن أسباب عدم استكمال لجنة العفو الأميري أعمالها على الرغم من مرور أكثر من 3 أشهر على تشكيل الحكومة؟، مستغربا رد قانون المرئي والمسموع بعد موافقة الحكومة عليه كإحدى نتائج الحوار الوطني.

بدوره، قال النائب د. حسن جوهر إنه «احتراما لرغبة صاحب السمو شاركنا في الحوار الوطني وقدمنا مرئياتنا مكتوبة وطالبنا بنشر حيثيات ومضابط الجلسات حتى يعرف الشعب الكويتي الاتفاق ولكنه لم يقم بنشر الملفات «.

أضاف إنه قدم 10 أسئلة برلمانية منذ بداية الفصل التشريعي الحالي ولم يتم الرد على أي سؤال منها ، موضحا أن هذه الأسئلة كانت تتعلق بالتعامل مع الأموال المنهوبة والتعيينات غير الدستورية بدرجة وزير وتبديد أموال الدولة.

وذكر إن «رئيس مجلس الوزراء تقدم بمشروع قانون المفوضية العليا للانتخابات وأعلن عن أن المشروع من اولويات الحكومة ثم في 31 مارس 2021 تقدم بشكل مفاجئ بسحب هذا المشروع».

وبين أنه في الحوار الوطني كان أحد المواضيع المطروحة لفتح صفحة جديدة هو وجود برنامج عمل حكومي واضح وتم تقديم رؤية وطنية متكاملة، تتضمن متطلبات الإصلاح السياسي والاقتصادي والبنية الأساسية لتحقيق هذه المطالبات ومعالجة قضية غير محددي الجنسية كما تضمنت مدة زمنية لتحقيق هذا البرنامج.

وأوضح أن هذه الرؤية تضمنت 4 مشاريع بقوانين شارك في إعدادها اثنان من الوزراء منهما وزير المالية وعدد كبير من شباب وشابات الكويت لكن الأسبوع الماضي تم عرض برنامج عمل حكومي يتضمن مجموعة من الأماني بلا أي اقتراح بقانون يحقق هذا المشروع على أرض الواقع ولا آليات لتنفيذه.

الناصر: إيران

طرفا في حقل الدرة، فهو حقل كويتي سعودي خالص، مشيرا إلى أن للكويت والسعودية وحدهما حقوقا خالصة في استغلال واستثمار هذا الحقل، وذلك وفق الاتفاقيات المبرمة بين الدولتين.

وكان الناصر قد عقد مؤتمر صحفي مع نظيره الفرنسي جان ايف لودريان، عقب المباحثات التي أجرياها في الكويت أمس، حيث أوضح الناصر أن هناك هواجس خليجية حول الملف النووي الايراني، يجب مراعاتها «ونحن نقلناها بشكل واضح لحلفائنا واصدقائنا ونتمنى مراعاتها».

وشدد على عمق العلاقات بين الكويت وفرنسا، وحرص الطرفين على تعزيزها في جميع المجالات، مشيرا إلى أنها شهدت على مدى 60 عاما الكثير من التطور في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والثقافية والتعليمية.

وأشاد بالموقف الصلب والحازم لجمهورية فرنسا في عملية تحرير دولة الكويت من الاحتلال العراقي الغاشم عام 1990، وحرصها على تطوير علاقاتها ودعمها لقضايا الكويت وموقفها الحازم لاستقرار الكويت والمنطقة.

وأعرب عن سعادته بزيارة وزير الخارجية الفرنسي للكويت، حيث تم التوقيع على مذكرتي تفاهم يؤصلان طبيعة هذه العلاقة.

ونوه بالدور الفرنسي المهم بخصوص التحديات الإقليمية التي تمر بها المنطقة، مثنيا على دعمها للمبادرات التي أطلقتها الكويت للبنان بالنسبة لإعادة بناء الثقة مع الاشقاء في المنطقة، مضيفا أن الكويت داعمة لفرنسا في كل الخطوات التي تقوم بها بالنسبة لإعادة الأمن والاستقرار في المنطقة.

وبين أهمية عودة لبنان مرة أخرى إلى رونقها وتألقه وإعادة العلاقات مع محيطه الإقليمي والخليجي، لأهمية ذلك للشعب اللبناني الشقيق ولباقي دول المنطقة، شاكرا في هذا الصدد بالدور المهم والبارز لجمهورية فرنسا في دعم الشعب اللبناني في المحن التي يمرون بها.

وقال إن الورقة الكويتية كإجراءات لبناء الثقة مجددا للبنان حملتها الكويت، ولكن هي بالأساس خليجية وعربية ودولية ومرجعياتها واضحة.

وأشار إلى «أن أول تجاوب لبناني نقلناه ببضعة أيام كان في الكويت بالاجتماع الوزاري في 30 يناير، وقدموا إجابة لها، ومجرد الرد على هذه النقاط فهذا بحد ذاته جدية من المسؤولين اللبنانيين في هذا المجال».

أضاف «أنه بعد ذلك تلاها الكثير من الاتصالات مع الدول الشقيقة وحلفائنا وأصدقائنا في هذا المجال، ومع المسؤولين في جمهورية لبنان كذلك، ولمسنا منهم ليس فقط الجدية، ولكن بعض الأعمال الملموسة، خاصة فيما يخص تصدير المخدرات إلى خارج لبنان ووضع والضوابط للحد من مرورها أو تصديرها إلى الخارج».

وحول القضية الفلسطينية أشاد الشيخ أحمد الناصر بالدور المهم لفرنسا فيها، ودعمها بأن يكون للشعب الفلسطيني دولة على حدود الرابع من يونيو 1967 وحل الدولتين.

بدوره ثمن وزير الخارجية الفرنسي جان ايف لودريان خلال المؤتمر الوساطة الكويتية للسماح للبنان بالخروج من الأزمة التي ألمت به، مؤكدا حرصه على الاستمرار في العمل الوثيق لخدمة سلام وأمن المنطقة.

وأشاد لودريان بالدعم الذي تتلقاه أوكرانيا من الشعب الكويتي، مؤكدا حرصه «على دعم أوكرانيا وممارسة أقصى درجة من الضغط على روسيا».

وأعرب عن أمله الحد من تداعيات الصراع في أوكرانيا خصوصا في مجال الأمن الغذائي، مشيرا الى «أننا اقتربنا من توقيع الاتفاق النووي مع إيران».

وحول أسعار النفط قال لودريان إن «الأسعار تحددها أوبك واعضائها، وهي دول ذات سيادة وفرنسا لا تتدخل في ذلك، ونحن نلاحظ زيادة الاسعار نتيجة المضاربة والخوف واستباق الامور نتيجة الازمة الأوكرانية».

وأشار في الوقت ذاته إلى أن الاتحاد الاوروبي قرر أنه سيتم قريبا، تقليص الاعتماد على الوقود الاحفوري الروسي.

الوسمي: الدولة

وقال الوسمي في مرافعته: ليس دفاعاً عن الشيخ صباح الخالد، لكن أدافع عن نفسي بصفتي عضواً في لجنة الحوار ولجنة العفو، وهي لم تتوقف عن العمل، ضيفا: «قبل أيام راجعت أكثر من 50 ملفاً بروحي»، والخميس سيقدم تقرير العفو الثالث.

وشدد على أن «المرحلة دقيقة واستمرار الوضع المسرحي لم يعد مقبولا»، مخاطباً وزير الإعلام والثقافة د. حمد روح الدين: ألم يتصلوا بك لثنيك عن الوزارة، وقالوا لك «هذه محرقة»؟.

أضاف: صباح الخالد قبل مني كل التصورات وقال أنا أول واحد أحاسب، وأقول للخالد استمر.

ولفت النائب الوسمي إلى أن «الدولة التي تقبل الابتزاز ستنهار، فالدولة كيان لا يقبل الابتزاز»، مضيفا: قلنا في الحوار الوطني إنه لا يمكن تحميل الشعب مسؤولية الفساد المالي بفرض الضرائب، واكدنا رفض طلب تأجيل «المزمع من الاستجوابات».

وأوضح أن «الفساد ليس للوزراء فقط، يوجد نواب مرتشون، ولجنة العفو لم تستثن أحدا والخميس المقبل سيصدر تقرير العفو الثالث، لن نسمح بتحميل الشعب تبعات الفساد»، مؤكدا أن «الهدر المالي منذ 92 ومنذ تلك الفترة نحاول إعادة الأموال».

وقال الوسمي: البعض يعيب علينا مناقشة تداعيات الحرب في اوكرانيا، اذن ماذا نناقش.. مباراة كرة قدم؟

وأكد أنه إذا كان «المزمع» خطيئة دستورية، فإن استجواب رئيس الحكومة على صلاحيات ممنوحة لسمو الأمير هو أيضا مخالفة دستورية.

مصر وقطر

الوزراء ووزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، ووزير المالية علي بن أحمد الكواري خلال زيارتهما للقاهرة.

أضاف البيان أن الاجتماع بحث العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، وأهمية تعزيز التعاون والتنسيق بينهما في المجالات المختلفة.

كما اجتمع الكواري أمس، في لقاءين منفصلين مع وزير المالية المصري محمد معيط، ومحافظ البنك المركزي المصري طارق عامر، حيث جرى خلال الاجتماع وفق وكالة الأنباء القطرية «قنا» استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين في المجالات المالية، ومناقشة أوجه التعاون المشترك، وأهم التطورات الاقتصادية والاستثمارية.

وأعلنت قطر ومصر في بيان مشترك أمس الاثنين عقب اجتماع وزيري خارجية البلدين، عن قرارهما بتشكيل لجنة مشتركة برئاسة وزيري الخارجية بالبلدين بهدف التشاور المستمر وتعزيز التعاون والتنسيق في المجالات كافة.

المشاورات اليمنية

وتضغط الأمم المتحدة ودبلوماسيون ومنظمات دولية من أجل وقف آخر لإطلاق النار في شهر رمضان، على غرار الجهود المبذولة للتوصل إلى هدنة خلال السنوات الماضية.

وكان من المقرر أن تنطلق محادثات مغلقة اليوم في الرياض.

وحسب أجندة المشاورات التي تم توزيعها أمس الثلاثاء، فمن المقرر أن يحضر حفل الافتتاح، بالإضافة إلى غروندبرغ، المبعوثان الأميركي، تيموثي ليندركينغ، والسويدي بيتر سيمني، بالإضافة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، وسفراء الدول الخمس الكبرى لدى اليمن.

ولا يُعرف هوية الجهة التي جعلت الأمانة العامة لمجلس التعاون تُرجئ الافتتاح إلى اليوم في المحادثات التي تستمر حتى 7 إبريل المقبل.

وأجرى الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، نايف الحجرف، محادثات أمس الاثنين مع السفير البريطاني في اليمن، ريتشارد أوبنهايم، ومسؤولين يمنيين في الحكومة المعترف بها دوليا.

وناقش الحجرف «جهود وقف الحرب وسبل تحقيق السلام الشامل لتخفيف المعاناة الإنسانية التي يعيشها اليمنيون»، وفقا لوكالة الأنباء السعودية الرسمية.

في غضون ذلك، رفض الحوثيون المشاركة في القمة بسبب عقدها في السعودية، وكذلك استمرار إغلاق مطار صنعاء والقيود على موانئ البلاد التي يفرضها التحالف الذي تقوده السعودية.

ودعا الحوثيون إلى عقد المحادثات في «بلد محايد»، وفق ما أوردته وكالة «أسوشييتد برس» الأميركية.

طرد عشرات

صوفي ويلميس، إن بلجيكا قررت طرد 21 شخصا يعملون في السفارة والقنصلية الروسيتين، للاشتباه في تورطهم في «عمليات تجسس ونفوذ تهدد الأمن القومي».

ونقلت الوزيرة البلجيكية، عبر حسابها على «تويتر»، إعلانًا صدر أمام لجنة في البرلمان البلجيكي، حددت فيه أن على الأشخاص المعنيين مغادرة الأراضي البلجيكية خلال مهلة 15 يومًا.

من جهتها، قالت وزارة الخارجية الهولندية، الثلاثاء، إن هولندا ستطرد 17 ضابطا استخباراتيا روسيا كانوا متورطين «بشكل سري» في أنشطة تجسس.

وذكرت الوزارة، في بيان، أن لاهاي اتخذت هذا القرار على أساس معلومات من أجهزة الاستخبارات الهولندية تفيد بأن الأشخاص المعنيين «المعتمدين كدبلوماسيين في البعثات الروسية في هولندا ينشطون بشكل سري كضباط استخبارات».

وفي السياق، أعلنت وزارة الشؤون الخارجية، في بيان الثلاثاء أيضا، أن أيرلندا طلبت من أربعة مسؤولين كبار في السفارة الروسية مغادرة البلاد.

جاء في البيان: «استدعت وزارة الشؤون الخارجية السفير الروسي إلى مقر الوزارة لإبلاغه بأنه طلب من أربعة مسؤولين كبار مغادرة البلاد». وأضاف: «السبب في ذلك يرجع إلى أن أنشتطهم لا تتفق مع المعايير الدولية للسلوك الدبلوماسي».

الأمم المتحدة

في مؤتمر صحفي: «سيسمح وقف الأعمال العدائية بإيصال المساعدات الإنسانية الأساسية، وتمكين المدنيين من التنقل بأمان، وهو أمر من شأنه أن ينقذ الأرواح ويمنع المعاناة ويحمي المدنيين، في ظل استمرار هجوم روسيا وقصفها على البلدات والمدن الأوكرانية».

وأعرب عن أمله في أن يساعد وقف إطلاق النار أيضا بمعالجة العواقب العالمية لهذه الحرب، والتي قد تؤدي إلى تفاقم أزمة الجوع العميقة في العديد من الدول النامية التي تفتقر بالفعل إلى الحيز المالي للاستثمار في تعافيها من الجائحة وتواجه الآن ارتفاعا حادا في تكاليف الغذاء والطاقة.